



أهمية المعلومات المحاسبية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وآثارها السلبية على مصداقية

البيانات المالية- دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية (2005-2015)

The importance of accounting information in reducing the practice of earnings management and its negative impact on the credibility of the financial statements- case study a sample of Algerian institutions (2005-2015)

د.بنية حيزية

جامعة بومرداس، الجزائر

hizia.bennia@hotmail.fr

تاريخ القبول: 2018/10/28

د.بنية محمد*

جامعة قالمة، الجزائر

Bennia.mohamed@uinv-guelma.dz

تاريخ المراجعة: 2018/10/07

تاريخ التسليم: 2018/06/27

Abstract

The paper aimed to study the role of accounting information in reducing earnings management practices and their negative impact on the credibility and reliability of the financial statements, for the purpose of applied study on Three Algerian institutions with standing in the national economy (saidal, Sonelgaz, AURASSI) for the period (2005-2015) based on the model of the kothari for optional Receivables Management measure profits, where the study found that the independent variables (the size of the company, the company's debts, the profitability of the company, capital intensity) statistically significant relation worth 0.754 connectivity with optional receivables, that these variables explain about 57% of the changes in the optional receivables of institutions to replace the study, therefore, these elements of the motives behind the pursue of Algerian enterprises profit management methods, the study found that all of the company's size and density of the most influential in the management of capital The profits compared to the profitability of the company's debts.

Key words: management of profits, the size of the company, the company's debts, the profitability of the company, the capital intensity.

الملخص

هدفت الورقة البحثية إلى دراسة دور المعلومات المحاسبية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وانعكاساتها السلبية على مصداقية وموثوقية البيانات المالية، لهذا الغرض تم إجراء الدراسة التطبيقية على ثلاث مؤسسات جزائرية ذات مكانة في الاقتصاد الوطني (صيدال، سونلغاز، الأوراسي) للفترة (2005-2015) بالاعتماد على نموذج Kothari لحساب المستحقات الاختيارية كمقياس لإدارة الأرباح، حيث توصلت الدراسة أن للمتغيرات المستقلة (حجم الشركة، مديونية الشركة، ربحية الشركة، الكثافة الرأسمالية) علاقة ذات دلالة إحصائية ارتباطية بقيمة 0.754 مع المستحقات الاختيارية، أي أن هذه المتغيرات تفسر حوالي 57% من التغيرات الحاصلة في المستحقات الاختيارية للمؤسسات محل الدراسة، وعليه تعتبر هذه العناصر من بين الدوافع وراء انتهاج المؤسسات الجزائرية لأساليب إدارة الأرباح، كما توصلت الدراسة إلى أن كل من حجم الشركة والكثافة الرأسمالية الأكثر تأثيرا في إدارة الأرباح مقارنة بربحية ومديونية الشركة.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأرباح، حجم الشركة، مديونية الشركة، ربحية الشركة، الكثافة الرأسمالية.

* المؤلف المراسل: حيزية بنية، hizia.bennia@hotmail.fr

مقدمة:

تقوم الإدارة بإعداد التقارير المالية بالاعتماد على المعايير الدولية للمحاسبة التي تؤكد على أن هذه البيانات التي تحتويها هذه التقارير لا بد أن تتصف بالموضوعية والبعد عن التحيز الشخصي وكذا ضرورة العدالة في العرض والإفصاح، إلا أن هذه المعايير تعطي للمؤسسات حرية الاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية البديلة والتي قد تعطي للمديرين الفرصة لتحقيق بعض الأغراض كالمحافظة على نفس المستوى من الدخل، حيث يأخذ سلوك الإدارة التأثير على الدخل عدة اتجاهات: تخفيض الدخل بغرض تخفيض الضرائب أو زيادته بغرض زيادة الحوافز لأعضاء مجلس الإدارة، وهذا كله يعتبر عملية تضليل وتلاعب بالنتائج المتوصل إليها من خلال العمل على استغلال الفرص للتهرب من الالتزام بالقواعد المحاسبية لنقل التقارير المالية عما يجب أن تكون عليه إلى ما يفضل معد هذه التقارير أن يبلغ عنه، وهذا ما يعرف بظاهرة إدارة الأرباح.

أصبحت قضية إدارة الأرباح من القضايا المحاسبية المعاصرة فهي التي كانت وراء انهيار العديد من كبريات المؤسسات مثل Enron التي كانت تعمل في مجالات عدة للطاقة، حيث انهارت سنة 2001 أين تم الكشف عن الوضع المالي المبلغ عنه والمستمر إلى حد كبير من قبل الاحتياي المحاسبي، والمخطط له حيث أصبحت مثال عن احتيال الشركات والفساد المالي من خلال تقديم أرقام مبالغاً فيها تزيد عن أرباح الشركة الحقيقية بحوالي مليار دولار.

أدت حالات الغش والتلاعب الناجمة عن ممارسات إدارة الأرباح والتي تعاني منها العديد من المؤسسات إلى ضرورة إيجاد سبل للحد من هذه الممارسات والبحث عن الأسباب وراء هذه الظاهرة وكذا العوامل المحددة لها بهدف التحكم فيها والتقليل من الأضرار الناجمة عنها للحصول على معلومات محاسبية تتصف بالمصداقية والموثوقية.

تعتمد ممارسات إدارة الأرباح على الجزء غير النقدي من نتيجة الدورة (المستحقات) حيث تتكون نتيجة الدورة من جزئين: جزء نقدي يتصف بالموثوقية وبمستوى أقل من الملاءمة وبالتالي يصعب التأثير فيه، وجزء من المستحقات يتصف بالملاءمة وبمستوى أقل من الموثوقية وبالتالي يسهل التأثير عليه لأنه يظهر عندما يكون هناك فرق بين توقيت حدوث التدفقات النقدية وتوقيت الاعتراف بالأحداث الاقتصادية وعلى هذا الأساس فالمستحقات هي المتغير المعتمد لقياس مدى ممارسة إدارة الأرباح، غير أنه لا بد من التمييز بين المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية، ويمكن الحكم على أن الشركة مارست إدارة الأرباح عندما تزيد المستحقات الاختيارية عن متوسط الصناعة في فترة محاسبية معينة (كيموش، 2014، ص44).

مشكلة البحث:

إن هذه الدراسة تسعى إلى تحديد وكشف عن العوامل المتحكمة في ممارسات إدارة الأرباح والمستنبطة أساسا من البيانات المالية أي القوائم المالية بهدف القضاء على الانعكاسات السلبية التي تؤثر على موثوقية ومصداقية البيانات المالية وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم المعلومات المحاسبية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وانعكاساتها السلبية على مصداقية البيانات المالية في المؤسسات الجزائرية؟

فرضيات الدراسة: تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على ممارسات إدارة الأرباح للعينة محل الدراسة عند مستوى معنوية 0.05.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم المديونية المعبر عنها بالرفع المالي على ممارسات إدارة الأرباح للعينة محل الدراسة عند مستوى معنوية 0.05.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لربحية الشركة على ممارسات إدارة الأرباح للعينة محل الدراسة عند مستوى معنوية 0.05.

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للكثافة الرأسمالية على ممارسات إدارة الأرباح للعينة محل الدراسة عند مستوى معنوية 0.05.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية البحث من أهمية موضوع إدارة الأرباح باعتبارها ظاهرة سلبية بالنظر إلى انتهاجها من قبل العديد من المؤسسات باستخدام مختلف أساليبها بهدف تجميل الصورة التي تعكس الأرقام الموجودة في تلك القوائم المالية على نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (كهينة شاوشي، 2016): تمحورت الدراسة حول اختبار أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية، حيث توصلت الدراسة إلى أن الاعتماد على النظام المحاسبي المالي في الشركات الجزائرية أدى إلى زيادة المستحقات الاختيارية في فترة ما بعد اعتمادها النظام المحاسبي المالي وهو ما يشير إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح.

2- دراسة (بوسنة حمزة، 2012): هدفت هذه الدراسة إلى دراسة سلوك إدارة الأرباح المحاسبية داخل المؤسسات الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF 250 واتجاه هذا السلوك خلال الفترة (2007-2009) وتأثير التزام محافظ الحسابات بمعايير التدقيق الدولية على ممارسات إدارة الأرباح، توصلت هذه الدراسة أن المؤسسات الفرنسية تستخدم المستحقات الاختيارية بشكل سالب بهدف

خفض النتيجة المحاسبية أي أن هناك علاقة عكسية بين مستوى أداء عملية التدقيق واتجاه المؤسسات الفرنسية نحو تبني سلوك إدارة الأرباح، على عكس المؤسسات الجزائرية التي تستخدم المستحقات الاختيارية بشكل موجب بهدف تضخيم النتيجة المحاسبية.

3- دراسة (ناظم، 2015): توصلت الدراسة التي أجريت على الشركات العامة العراقية إلى أن هناك عدة أساليب تستخدم في المحاسبة وتؤثر على موثوقية البيانات المالية، حيث أن للمحاسبة الإبداعية مظهرين أولهما قانوني يصادق عليه مدقق الحسابات وينتج من خلال الاستفادة من الثغرات في القوانين والخيارات المتاحة في المعايير المحاسبية المعتمدة وثانيهما غير قانوني يصادق عليه مدقق الحسابات الخارجي تواطئاً ينتج من التلاعب والتحرif في الأرقام المحاسبية لإظهارها بما يفضل أن تكون عليه وليس ما يجب أن تكون عليه.

أولاً: مدخل إلى إدارة الأرباح

1- مفهوم إدارة الأرباح

تعرف إدارة الأرباح على أنها: إحداث تحريفات متعمدة في قيم الأرباح بهدف تغيير الحقيقة أو لتغيير مدلولات القوائم المالية أو لتوجيه متخذ القرار لإتخاذ قرارات محسوبة بشكل مسبق (عبد المطلب، 2013، ص826).

إدارة الأرباح هي إدارة القرارات الملائمة من أجل تقديم التقارير والبيانات المالية الحالية والمتوقعة عن المؤسسة، أي أنها تمثل الممارسات التي تقوم بها الإدارة في مجال التدخل في عملية القياس والإبلاغ المالي بما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وذلك بهدف الوصول إلى أهداف محددة مسبقاً، حيث أن هذه العملية تشمل كافة الحالات سواء التي تؤدي إلى زيادة الدخل المحاسبي المعلن عنه أو التي تؤدي إلى تخفيضه أو التقليل من تقلباته للمحافظة على مستويات نموه (شقور، 2016، ص94).

كما يقصد بإدارة الأرباح التغيير المتعمد للأرباح مما يوصل إلى أرقام محاسبية تختلف تماماً عن الواقع، وذلك عندما يتخذ المسيرين قرارات لا تخضع لأسباب استراتيجية بل مجرد التعديل في الأرباح من أجل التضليل وإخفاء النتائج المتوصل إليها سواء كانت بزيادة الأرباح أو خفضها (Partha, 2003, P13-19).

مما سبق يمكن القول أن إدارة الأرباح هي محاولة من قبل الإدارة للتأثير على الأرباح المعلن عنها أو التلاعب بها، ويحدث هذا عندما يستخدم المديرون المرونة المتاحة لهم للاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية وكذلك التقدير والحكم الشخصي، والهدف من هذه العملية هو محاولة

تضليل مستخدمي البيانات المالية وتحقيق بعض المصالح الشخصية من أجل إخفاء النتائج الحقيقية المتوصل إليها وتحقيق بعض الأهداف المحددة مسبقاً مثل المحافظة على مستويات معينة لنمو الأرباح.

2- دوافع إدارة الأرباح:

تتمثل دوافع إدارة الأرباح في (اللوزي، 2013، ص ص 11-12):

1-2- الدوافع المتعلقة بتوقعات وتقييم السوق المالي: أشارت بعض الدراسات إلى أن الاستخدام السائد للمعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين والمحللين الماليين للمساعدة في تقييم الأسهم يمكن أن يولد دافعا أو حافزا للمديرين للتلاعب بالأرباح وذلك محاولة منهم للتأثير على أداء سعر الأسهم في المدى القصير، هذه الدوافع في ثلاثة أشكال هي: أ- دوافع خفض التكلفة التنظيمية. ب- دوافع خفض تكلفة رأس المال. ج- دوافع تعظيم منفعة المديرين.

2-2- الدوافع التعاقدية: تستخدم البيانات المحاسبية للمساعدة في رصد وتنظيم العقود بين الشركة والملاك المتعددين، حيث تنشأ عقود المكافآت الإدارية الصريحة والضمنية للملاءمة بين مصالح الإدارة وبين أصحاب المصالح الأخرى، وتتمثل حوافز التعاقد في: أ- مكافآت وحوافز الإدارة. ب- الالتزام ببنود عقد الديون. ج- اكتساب مزايا عند التفاوض مع نقابات واتحادات العمال. د- تحقيق الأمان الوظيفي.

2-3- الدوافع التنظيمية: بينت الدراسات أنه كلما زادت احتمالات تعرض الشركة إلى ضغوطات خارجية وتدخلات من قبل الحكومة لجأت إدارة الشركات إلى تبني سياسات محاسبية تظهر مستويات منخفضة من الربحية، نذكر من بين هذه الدوافع: أ- حجم الشركة. ب- التنظيم على مستوى الصناعة. ج- تجنب تكاليف سياسية. د- تخفيض الضريبة المفروضة على الأرباح المحققة.

4- خطوات الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح: ويمكن حصر هذه الخطوات فيما يلي (شقور، 2016، ص ص 94-95):

- تحديد السياسات المحاسبية الرئيسية للشركة وللصناعة التي تنتمي إليها؛
- تقييم المرونة المحاسبية المعطاة للشركة بموجب القوانين والأعراف المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً؛
- تقييم الاستراتيجية المحاسبية للشركة؛
- تقييم جودة الإفصاح المحاسبي للشركة؛

5- العوامل المؤثرة على عملية إدارة الأرباح: توجد عوامل عدة تؤثر على عملية إدارة الأرباح نذكر منها (اللوزي، 2013، ص23):

5-1- ربحية الشركة: من المعلوم أنه كلما زادت أرباح الشركة كلما زاد احتمال تعظيم توزيعات الأرباح، وبالنسبة للدائنين فإنها كلما زادت أرباح الشركة كلما زادت قدرتها على سداد ديونها، ويمثل صافي الدخل قاعدة لأصول الشركة وحقوق الملكية كما أنها يساعد على جذب رأس المال من المستثمرين الجدد، إن ربحية الشركة تعد عاملا ضروريا ومهما لإدارة الأرباح إذ أنه لا يمكن الاعتماد على ربحية ضعيفة للقيام بإدارة الأرباح.

5-2- حجم الشركة: أشارت نتائج دراسات عديدة إلى أنه كلما ازداد حجم الشركة كلما كانت احتمالية إدارة الأرباح فيها أكبر وذلك بسبب وجود المجال الواسع لتنظيم المصروفات والمستحقات والبنود غير العادية، والمرونة الأكبر في استخدام التغييرات المحاسبية وكذلك لوجود احتمالية أكبر لتقلب الأرباح بين سنة وأخرى في الشركات الكبيرة بعكس الحال في الشركات الصغيرة.

5-3- شروط عقود المديونية: قد تمارس الشركات عملية إدارة الأرباح لنفاذي مخالفة شروط عقود المديونية، فالمؤسسات التي تزيد فيها نسبة المديونية تتبنى خيارات محاسبية تؤدي إلى زيادة الأرباح المعلنة محاولة لتجنب احتمال التعرض لانتهاك شروط عقود المديونية أو تدخل الدائنين لفرض بعض القيود على الشركة نتيجة زيادة نسبة المديونية.

5-4- الكثافة الرأسمالية: تتمثل الكثافة الرأسمالية بحاصل الأصول غير الجارية على مجموع الأصول، فهي تعكس مدى اعتماد رأس مال الشركة على رأس المال الثابت مما يقلل الحاجة إلى الأيدي العاملة، لذلك فالشركات ذات الكثافة الرأسمالية العالية تمتلك دافعا أكبر للعمل على إدارة الأرباح.

5-5- الربح الخاضع للضريبة: يعتقد أنه لدى إدارة الشركة الحافز لإدارة الربح وذلك لتقليل أثر الضرائب على أرباح الشركة في الفترات المالية المتتالية.

ثانيا: الدراسة التطبيقية.

1- عينة الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على تحليل القوائم المالية لثلاث مؤسسات جزائرية تعرف بمكانتها في السوق الوطنية وهي: صيدال، سونلغاز، الأوراسي، حيث كانت الدراسة للفترة (2005-2015) من أجل حساب المستحقات الاختيارية، وتم الاعتماد على الموقع الإلكتروني لبورصة الجزائر وكذا المواقع الإلكترونية للمؤسسات محل الدراسة، وسيتم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS بهدف

دراسة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (إدارة الأرباح) واختبار صحة الفرضيات من عدمها.

الجدول رقم (01): الشركات محل الدراسة

الرقم	الشركة	رأس المال	القطاع	النوع	الموقع الإلكتروني
1	صيدال SIADAL	2.500.000.000 دج	الصيدلة	سند رأس المال	www.saidal.dz
2	سونلغاز SONELGAZ	1.500.000.000 دج	الطاقة	سند الدين	www.sonelgaz.dz
3	الفندق الأوراسي HOTEL AURASSI	1.500.000.000 دج	الفندقة	سند رأس المال	www.el-urassi.com

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المواقع الإلكترونية للمؤسسات محل الدراسة.

2- متغيرات الدراسة: تتكون الدراسة من المتغير التابع بالإضافة إلى لمتغيرات المستقلة أو المفسرة للظاهرة المدروسة:

1-2- المتغير التابع: يتمثل في إدارة الأرباح والذي تم قياسه من خلال المستحقات الاختيارية بالاعتماد على نموذج Kothari نظرا لكثرة استعماله وكذا باعتباره النموذج المطور لكل من النموذجين (Jones 1991) و (Jones 1995)، ويتم حساب المستحقات الاختيارية من خلال الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: يتم فيها حساب المستحقات الكلية (TAC_{it}) من خلال العلاقة التالية (شاوشي، 2016، ص144):

$$TAC_{it} = RE_{it} - CF_{it} \quad (1)$$

TAC_{it} = المستحقات الكلية للشركة i في الفترة t.

RE_{it} = صافي الربح الكلية للشركة i في الفترة t.

CF_{it} = التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للشركة i في الفترة t.

i: مؤشر السنوات وهي الفترة الممتدة من 2005 إلى 2015.

t: الشركات عينة الدراسة من 1 إلى 3.

يمكن تبسيط المعادلة رقم (1) من خلال المراحل التالية (كيموش، 2014، ص47):

$$2RE_{it} = CF_{it} + TAC_{it} \quad (2)$$

$$\begin{aligned} & \dots\dots\dots(3) RE_{it} = CF_{it} + (PRC_{it} - DOT_{it}) \\ (4) \dots RE_{it} &= CAF_{it} - \Delta BFR + (\Delta BFR + PRC_{it} - DOT_{it}) \dots\dots\dots \\ & \dots\dots\dots(5) RE_{it} = CF_{it} + (\Delta BFR + PRC_{it} - DOT_{it}) \\ & \dots\dots\dots(6) TAC_{it} = \Delta BFR + PRC_{it} - DOT_{it} \end{aligned}$$

حيث أن:

ΔBFR : التغير في احتياجات رأس المال العامل للشركة i بين الفترتين $t-1$ و t .

PRC_{it} : النواتج غير النقدية للمؤسسة i خلال الفترة t .

DOT_{it} : مخصصات الدورة للشركة i خلال الفترة t .

وعليه يتم حساب المستحقات الكلية مباشرة من البيانات المالية للشركات محل الدراسة من خلال

المعادلة رقم (6) كما هو موضح في الجدول رقم (02).

الخطوة الثانية: حساب المستحقات غير الاختيارية

تمثل المستحقات غير الاختيارية ذلك الجزء من المستحقات الكلية الناجمة عن النشاط الطبيعي

للشركة ويتم تحديدها اقتصادياً (نضال، 2015، ص628).

تقدير المعاملات ($\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$) وذلك بهدف حساب المستحقات غير الاختيارية من

خلال المعادلة التالية والتي تعتمد على العائد على الأصول (ROA) كمقياس لأداء الشركة وفق

مايلي:

$$TAC_{it} / A_{it-1} = \alpha_1 (1 / A_{it-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{it-1}] + \alpha_3 (PPE_{it} / (7) \dots\dots\dots e_i + A_{it-1}) + \alpha_4 ROA_{it}$$

حيث أن:

TAC_{it} : المستحقات الإجمالية للشركة i في الفترة t .

A_{it-1} : مجموع الأصول للسنة $t-1$.

ΔREV_{it} : التغير في الإيرادات في السنة t .

ΔREC_{it} : التغير في حسابات العملاء في السنة t .

PPE_{it} : المباني والمصانع والمعدات في السنة t .

ROA_{it} : العائد على الأصول للفترة $(t-1)$.

e_i : الخطأ العشوائي.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$: معاملات الانحدار.

وسيتم حساب كل متغيرات المعادلة رقم (7) بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة للفترة (2005-2015)، أما معاملات الانحدار فيتم إيجادها من خلال معادلة الانحدار الخطي المتعدد وهذا ما هو موضح في كل من الجدول رقم(03) الموجود في الملاحق.

الخطوة الثالثة: تقدير المستحقات الاختيارية: تتمثل المستحقات الاختيارية في ذلك الجزء من المستحقات الكلية الناجمة عن تدخل الإدارة لاختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي تستطيع من خلالها أن تؤثر في البيانات المالية، ويتم تحديدها من قبل الإدارة (نضال، 2015، ص628).

تمثل المستحقات الاختيارية الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية وذلك من

خلال المعادلة التالية (فداوي، 2014، ص258):

$$TAC_{it} - NDA_{it} = DA_{it}$$

حيث أن:

TAC_{it} : المستحقات الإجمالية للشركة.

DA_{it} : المستحقات الاختيارية.

NDA_{it} : المستحقات غير الاختيارية.

2-2- المتغيرات المستقلة: تم حصر مجموعة من المتغيرات الضابطة التي تم إثبات تأثيرها على إدارة الأرباح من خلال الدراسات السابقة وتتمثل فيمايلي:

2-2-1- حجم الشركة (X_1): وسيتم الاعتماد على اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي المبيعات.

2-2-2- مديونية الشركة (الرفع المالي) (X_2): وتم قياسه من خلال قسمة إجمالي الديون على إجمالي الأصول.

2-2-3- العائد على الأصول (ربحية الشركة) (X_3): ويتم قياسه من خلال قسمة صافي الربح بعد الضرائب على إجمالي الأصول.

2-2-4- الكثافة الرأسمالية (X_4): تتمثل في مدى اعتماد الشركة على رأس المال الثابت ويتم قياسها من خلال قسمة الأصول غير الجارية على إجمالي الأصول.

3- تحليل النتائج المتوصل إليها:

من أجل الإجابة على الاشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات تم إعداد نموذج

خطي متعدد من الشكل التالي:

$$B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + e_i B_0 = DA_{it}/A_{it}$$

حيث أن:

: القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية. $|DA_{it}|$

A_{it} : إجمالي الأصول في الفترة t

X_1 : حجم الشركة والمعبّر عنه باللوغاريتم الطبيعي لقيمة المبيعات.

X_2 : مديونية الشركة و الذي يمثل إجمالي الديون منسوبة إلى إجمالي الأصول.

X_3 : ربحية الشركة والذي يمثل قيمة العائد منسوب على إجمالي الأصول.

X_4 : الكثافة الرأسمالية والتي تمثل إجمالي الأصول غير الجارية منسوبة إلى إجمالي الأصول.

e_i : الخطأ العشوائي.

B_0, B_1, B_2, B_3, B_4 : معاملات الانحدار.

- بعد إدخال البيانات على برنامج spss20 تم الحصول على النموذج التالي (جدول رقم 07 موجود في الملاحق):

$$0.017X_1 + 0.116X_2 - 0.258X_3 - 0.174X_4 + e_i y_i = 0.55-$$

* بعد إعداد نموذج الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- من الجدول رقم (05) الموجود في الملاحق، نلاحظ أن معامل الارتباط بلغ 0.754 أي أن هناك علاقة ارتباطية قوية بين المستحقات الاختيارية والمتغيرات الثلاثة الضابطة (حجم الشركة (اللوغاريتم الطبيعي للمبيعات)، مديونية الشركة، ربحية الشركة، الكثافة الرأسمالية)، في حين بلغ معامل التحديد 0.57 أي أن هذه المتغيرات الأربعة لها القدرة على تفسير حوالي 57% من التغيرات الحاصلة في المستحقات الاختيارية، أما 43% فتعود إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج المدروس، بمعنى أنه يمكن استخدام النموذج المقترح في عملية التنبؤ.

- ليس هناك ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة وذلك بالنظر إلى الجدول رقم (6) الموجود في الملاحق وبالضبط إلى قيمة VIF التي كانت أقل من 5 لكل المتغيرات المستقلة.

- عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء وذلك بالاعتماد على اختبار (Durbin-Watson) فمن خلال الجدول رقم (05) الموجود في الملاحق بلغت قيمة (Durbin-Watson) 1.56 وبالإطلاع على جدول القيم الحرجة (Durbin-Watson) نجد أن القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية 0.05 بلغت $d_U=1.51$ و $d_L=0.995$ وعليه نؤكد أن هناك استقلال ذاتي للأخطاء.

- أما المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج فقد أظهر جدول تحليل التباين لـ ANOVA (جدول رقم 06) أن قيمة المعنوية F أقل من 0.05 والذي يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار المتعدد من

الناحية الإحصائية بمعنى أن النموذج ككل لديه معنوية إحصائية وموضوعية في تفسير العلاقة بين إدارة الأرباح والمتغيرات الأربعة الضابطة.

- من خلال الجدول رقم (6) الموجود في الملاحق، نلاحظ:

- بلغ معامل الانحدار لحجم الشركة -0.017 أي أن هناك علاقة عكسية بمعنى آخر أن المؤسسات صغيرة الحجم هي الأكثر عرضة لممارسات إدارة الأرباح وذلك بهدف تأكيد وجودها للسوق وكسب ثقة الزبون، في حين بلغت قيمة المعنوية $0.05 > 0.002$ أي أن حجم الشركات المعبر عنها باللوغاريتم الطبيعي للمبيعات لديه معنوية إحصائية.

- بلغ معامل الانحدار للرفع المالي 0.116 أي أن هناك علاقة طردية بين حجم المديونية والمستحقات الاختيارية بمعنى أنه كلما كانت مديونية الشركات أكبر كلما أدى ذلك إلى ممارسات إدارة الأرباح بهدف تضليل أصحاب الديون أن حالة المؤسسة بخير ، إلا أن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت

$0.05 > 0.0207$ أي أن الرفع المالي يفسر التغيرات الحاصلة في المستحقات الاختيارية وهذا ما يتطابق مع النتائج النظرية التي أكدت أن الرفع المالي له تأثير إيجابي على إدارة الأرباح.

- بلغ معامل الانحدار لربحية الشركة -0.258 أي أن هناك علاقة عكسية بين ربحية الشركة والمستحقات الاختيارية، مما يدل على أن المؤسسات التي تحقق أرباح منخفضة هي التي تلجأ إلى التلاعب بالنتائج أي إخفاء المستوى الحقيقي لها بغرض الرفع منها، ، في حين بلغت قيمة المعنوية $0.05 < 0.349$ بمعنى أن ربحية الشركة ليس لديها معنوية إحصائية.

- بلغ معامل الانحدار للكثافة الرأسمالية -0.174 أي أن هناك علاقة عكسية بين حجم رأس المال الثابت والمستحقات الاختيارية بمعنى أن المؤسسات التي تلجأ إلى ممارسات إدارة الأرباح هي التي تكون قيمة أصولها غير الجارية منخفضة وهذا ما يتنافى مع العلاقة الإيجابية بينهما التي تم إثباتها نظرياً، في حين بلغت قيمة المعنوية $0.05 > 0.006$ أي أن للكثافة الرأسمالية معنوية إحصائية.

اختبار الفرضيات: تم اختبار صحة الفرضية من عدمها بالاعتماد على المعنوية الإحصائية للمتغيرات المستقلة:

الفرضية الأولى: نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة أي أن حجم الشركات له تأثير على ممارسات إدارة الأرباح وذلك باعتبار أن اختبار ستودنت لمعامل الانحدار حجم الشركات أكد أن قيمة المعنوية الإحصائية $0.05 > 0.002$ (جدول رقم 07 الموجود في الملاحق).

الفرضية الثانية: نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة أي أن حجم المديونية له تأثير على ممارسات إدارة الأرباح وذلك باعتبار أن اختبار ستودنت لمعامل الانحدار حجم المديونية أكد أن قيمة المعنوية الإحصائية $0.0207 > 0.05$ (جدول رقم 07 الموجود في الملاحق).

الفرضية الثالثة: نقبل الفرضية العدمية أي أن ربحية الشركة ليس لها تأثير على ممارسات إدارة الأرباح وهذا بالنظر إلى اختبار ستودنت لمعامل الانحدار ربحية الشركة أكد أن قيمة المعنوية الإحصائية $0.349 < 0.05$ (جدول رقم 07 الموجود في الملاحق).

الفرضية الرابعة: نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة أي أن الكثافة الرأسمالية أو حجم رأس المال الثابت له تأثير على ممارسات إدارة الأرباح وهذا ما يؤكد اختبار ستودنت لمعامل الانحدار الكثافة الرأسمالية حيث أن قيمة المعنوية الإحصائية $0.006 > 0.05$ (جدول رقم 07 الموجود في الملاحق).

النتائج:

- 1- تعد المستحقات الاختيارية مقياس لإدارة الأرباح وتتشأ نتيجة عملية المفاضلة التي تقوم بها الإدارة عند الاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية المتاحة.
- 2- إن الشركات الجزائرية محل الدراسة قد ازدادت نسبة ممارستها لأساليب إدارة الأرباح خلال الفترة 2010-2015 من خلال ارتفاع قيمة المستحقات الاختيارية لهذه الفترة عن متوسط المستحقات الاختيارية للفترة المدروسة، أي أن نسبة التلاعب في الأرباح ارتفعت بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر.
- 3- تلعب العناصر التالية: حجم الشركة، مديونية الشركة، ربحية الشركة، الكثافة الرأسمالية دورا فعالا في جعل المديرين يختارون السياسات المحاسبية التي تتناسب مع ممارسات إدارة الأرباح.
- 4- تعتبر عملية مكافحة ممارسة إدارة الأرباح من الأمور الصعبة والمعقدة، ولهذا الغرض فإنه ينبغي على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لكشف تلك الممارسات ومن ثم محاولة الحد منها.
- 5- إن الهدف من التلاعب بالأرقام المالية هو تضليل مستخدمي التقارير المالية من خلال تقديم تقارير مالية ذات جودة من منظورهم.
- 6- تكون ممارسات إدارة الأرباح بشكل واسع في البيئات التي تحتوي معايير المحاسبة فيها على مرونة كبيرة في الاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية.

7-إن الغاية من انتهاج أساليب إدارة الأرباح بالنسبة للمؤسسات الجزائرية هو زيادة قيمة الحوافز والمكافآت المقدمة للإدارة والتوافق مع شروط الدين ورفع أسعار الأسهم.

التوصيات:

- 1- ضرورة توعية مستخدمي التقارير المالية بالانعكاسات السلبية لممارسات إدارة الأرباح.
- 2- إلزام المؤسسات الجزائرية بنشر كافة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية بشفافية لأن ذلك يساعد على إتخاذ قرارات مالية رشيدة.
- 3- ضرورة حث المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على الحد من ممارسات إدارة الأرباح لما لها من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية.
- 4- العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في البيانات المالية لتوفير الأمان والثقة للأطراف ذات المصلحة.
- 5- ضرورة إصدار تشريعات صارمة تتضمن عقوبات رادعة لحالات التلاعب والتحرير المتعمد في البيانات المالية.
- 6- ضرورة أن يولي المحللين الماليين اهتماما أكبر لجوانب وتطبيقات المحاسبة وأساليب إدارة الأرباح وبما يمكنهم من مساعدة المستخدمين في إتخاذ قرارات رشيدة.

قائمة المراجع:

- كيموش، بلال.(2014). دور المصاريف والنواتج غير النقدية واحتياجات رأس المال العامل في إدارة الأرباح "دراسة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر(2005-2009)". مجلة الباحث.(العدد 14).
- شاوشي، كهينة.(2016/2015). إطار مقترح لأثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية. جامعة أحمد بوقرة بومرداس: أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية.
- بوسنة، حمزة.(2012/2011). دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح "دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية". جامعة سطيف: رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة.
- ناظم، شعلان جبار.(2015). أساليب المحاسبة الإبداعية أثرها على موثوقية البيانات المالية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية. المجلد التاسع. (العدد 32)

- السرطاوي، عبد المطلب، وآخرون.(2013). أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح. مجلة جامعة النجاح للأبحاث. المجلد 27.
- شقور، عمر فريد مصطفى.(2016). أثر هيكل الملكية في ممارسة إدارة الأرباح "دراسة تطبيقية على الفنادق المدرجة في بورصة عمان". مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية. المجلد السادس عشر. (العدد 02)
- Partha S. Mohanram. (2003). How to Manage Earnings Management, Accounting World.
- اللوزي، خالد محمد.(2013). أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم "دراسة اختيارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان". جامعة الشرق الأوسط: رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة.
- زلوم، نضال عمر.(2015). نموذج مقترح لقياس استخدام المعلومات المحاسبية للتنبؤ باستمرارية الأرباح كأداة لجودتها. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال. المجلد 11.(العدد 03).
- فريد، أمينة فداوي.(2014). دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية "دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250". المجلة الجامعة. المجلد الأول.(العدد 16).

الملاحق:

الجدول رقم (02): كيفية حساب المستحقات الكلية (TAC_{it})

الوحدة=1000 دج

المستحقات الكلية (TAC_{it})	نواجز غير نقدية	مخصصات الدورة	تغير احتياجات رأس المال العامل	السنوات	المؤسسات
-735977	6754	440018	-302713	2005	Siadal
688465	642357	537190	583298	2006	
679200	581182	584486	682504	2007	
777416	447353	761734	1091797	2008	
123764	101397	1170510	1192877	2009	
-629780	1065720	1962879	267379	2010	
-2707148	166406	1488030	-1385524	2011	
-1044308	1177627	2144929	-77006	2012	

530905	1407243	1431299	554961	2013	SONELGAZ
1137753	425066	1131299	1843061	2014	
-2109590	612011	1328939	-1392662	2015	
241047	2592336	15075704	12724415	2005	
-22550297	3185166	286200	-25449263	2006	
-773081	509575	634390	-648266	2007	
41987224	13828896	50489294	78647622	2008	
23097579	15802724	54364641	61659496	2009	
-38316119	23298737	57184752	-4430104	2010	
-38035000	27601000	71887000	6251000	2011	
-22753000	27804000	76893000	26336000	2012	
6116000	26468000	98513000	78161000	2013	
-17795000	40869000	113687000	55023000	2014	
-117860000	55291000	123001000	-50150000	2015	
-292112	10635	145995	-156752	2005	
-94694	8601	147247	43952	2006	
-109523	37757	158100	10820	2007	
136591	8596	159012	287007	2008	
15404	10430	158338	163312	2009	
-628184	36518	214101	-450601	2010	
-1138467	60239	204338	-994368	2011	
-315217	72430	288247	-99400	2012	
-537538	113276	678204	27390	2013	
-536951	81580	779743	161212	2014	
46324	87168	804954	763210	2015	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للشركات محل الدراسة.

الجدول رقم (03): معادلة الانحدار للشركات محل الدراسة حسب نموذج (Kothari)

Entreprise	Années	TA / A_{it-1}	I / A_{it-1}	$(AREV_{it} - AREC_{it}) / A_{it-1}$	PPE / A_{it-1}	RAO_{it-1}
GROUPE SAIDAL	2005	-0.056597154	7.69007E-08	-0.011711901	0.380627757	0.035084488
	2006	0.048126058	6.99034E-08	0.03	0.322317066	0.030097281
	2007	0.047354106	6.97204E-08	0.012666108	0.306102468	0.038170801
	2008	0.051777348	6.66019E-08	0.133273516	0.357970205	0.058086793
	2009	0.006627539	5.35498E-08	0.064911104	0.384579988	0.07114634
	2010	-0.027172998	4.31468E-08	0.012964511	0.434044091	0.123909595
	2011	-0.095824218	3.53967E-08	0.054810208	0.37400963	0.039014003
	2012	-0.038283933	3.66596E-08	-0.016351888	0.398020303	0.075536422
	2013	0.017684369	3.33099E-08	-0.052270151	0.297071352	0.065459226
	2014	0.037799639	3.32231E-08	-0.074411454	0.347868921	0.088311794
2015	-0.066785163	3.16579E-08	0.001387343	0.411415942	0.046782493	
GROUPE SONALGAZ	2005	0.000442211	1.8E-09	0.007335155	0.420436289	0.000663332
	2006	-0.036743934	1.6E-09	-0.091425217	0.008596962	0.003388177
	2007	-0.001314706	1.7E-09	-0.001213711	0.008040383	3.78623E-05
	2008	0.073932878	1.8E-09	0.15215483	1.241049102	0.001522576
	2009	0.02238555	0.000000001	0.007791083	0.879533861	0.000135339
	2010	-0.024346156	0.000000001	-0.023010112	0.880387109	0.00297623
	2011	-0.021145004	0.000000001	0.006823704	0.887373562	0.00632614
	2012	-0.011098591	0	0.00052876	0.874089791	-0.000522955
	2013	0.002634476	0	-0.094688216	0.899328223	-0.00378587
2014	-0.006471394	0	0.328618798	0.92362191	-0.010811718	

	2015	-0.035895805	0	0.004710068	0.899652554	-0.06136476
Hotel URASSI	2005	-0.056881735	1,947E-08	0.058457651	0.513803234	0.06941857
	2006	-0.016972003	1,792E-07	-0.00579284	0.448215125	0.084755344
	2007	-0.019073279	1,741E-07	0.0036256	0.415560214	0.118362021
	2008	0.021835334	1,599E-07	0.001029014	0.365546304	0.109967336
	2009	0.002322376	1,508E-07	-0.021861456	0.35411989	0.112956686
	2010	-0.088341847	0.000000141	-0.229103103	0.777909567	0.11671789
	2011	-0.132078126	0.000000116	-0.093003094	0.011196345	0.01308085
	2012	-0.029004399	0.000000092	-0.019456832	0.925249549	-0.05298838
	2013	-0.047238204	0.00000009	0.083240402	0.764279439	0.00474801
	2014	-0.045013216	0.00000008	0.05156244	0.702932522	0.029915562
	2015	0.003851338	0.00000008	-0.0145402	0.685772404	0.06136476

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للشركات محل الدراسة.

الجدول رقم (04): كيفية حساب المستحقات الاختيارية الوحدة: 1000 دج

Entreprise	Annees	المستحقات الكلية (TAC _{it})	المستحقات غير الاختيارية (NDAC _{it})	المستحقات الاختيارية IDAC _{it}
GROUPE SAIDAL	2005	-735977	-2710216,153	1974239,153
	2006	688465	-2316192,638	3004657,638
	2007	679200	-1937949,212	2617149,212
	2008	777416	-2012947,015	2790363,015
	2009	123764	-3148806,751	3272570,751
	2010	-629780	-3526533,41	2896753,41
	2011	-2707148	-6824869,34	4117721,34
	2012	-1044308	-5810877,537	4766569,537
	2013	530905	-4266678,026	4797583,026
	2014	1137753	-4717940,561	5855693,561
	2015	-2109590	-8847433,706	6737843,706
GROUPE SONALGAZ	2005	241047	36589347,72	36348300,72
	2006	-22550297	22120106,68	44670403,68
	2007	-773081	25043306,81	25816387,81
	2008	41987224	66909487,33	24922263,33
	2009	23097579	73286883,85	50189304,85
	2010	-38316119	110277666,6	148593785,6
	2011	-38035000	130996419,9	169031419,9
	2012	-22753000	92990344,75	115743344,7
	2013	6116000	94648060,37	88532060,37
	2014	-17795000	173937185,9	191732185,9
	2015	-117860000	107492630,9	225352630,9
Hotel URASSI	2005	-292112	470343,8791	762455,8791
	2006	-94694	742139,2929	836833,2929
	2007	-109523	821453,6194	930976,6194
	2008	136591	811591,6429	675000,6429
	2009	15404	782484,7233	767080,7233
	2010	-628184	522691,8686	1150875,869
	2011	-1138467	160592,8734	1299059,873
	2012	-315217	909304,7081	1224521,708
	2013	-537538	1440844,388	1978382,388
	2014	-536951	1370565,982	1907516,982
	2015	46324	1206988,103	1160664,103

الجدول رقم (05): Récapitulatif des modèles¹

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	0,754 ^a	0,568	0,496	0,0352039223782	1,565

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS20

الجدول رقم(06): تحليل التباين ANOVA

Modèle	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
Régression	,039	4	,010	7,898	,000 ^b
Résidu	,030	24	,001		
Total	,069	28			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS20

الجدول رقم(07): معاملات الاتحاد ومعنويتها

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.	Corrélations			Statistiques de colinéarité	
	A	Erreur standard				Bêta	Corrélation simple	Partielle	Partie	Tolérance
(Constante)	,550	,126		4,369	,000					
X1 الحجم	-,017	,005	-,701	-3,388	,002	-,608	-,569	-,454	,420	2,380
X2 الرفع	,116	,089	,294	1,298	,0207	-,453	,256	,174	,350	2,857
X3 الربحية	-,258	,271	-,231	-,955	,349	,533	-,191	-,128	,308	3,242
X4 الكثافة	-,174	,058	-,714	-3,010	,006	-,557	-,523	-,404	,319	3,132

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS20